اسم الآلة بين القدماء والمحدثين.

أ. حسن العايب

قسم الآداب واللغة العربية

جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة اسم الآلة في الفكر اللغوي العربي، من حيث المفهوم والوزن والاشتقاق. إذ حصره النحاة القدماء في ثلاثة أوزان قياسية، واشترطوا في اشتقاقه أن يكون من الفعل الثلاثي المتعدي. لكن بعض الدارسين المحدثين رفضوا هذا التقييد بحجة وجود شواهد لغوية كثيرة تؤكد أن اسم الآلة جاء على أوزان أخرى غير التي ذكرها القدماء، كما أنه اشتق من غير الثلاثي المتعدي، لذلك أفتوا بزيادة أوزان أخرى على تلك المعروفة قديما، كما أفتوا باشتقاقه من غير الثلاثي المتعدي سعيا منهم إلى تطويع اللغة العربية لاستيعاب أسماء المنتجات التقنية التي تمدنا بها الحضارة الإنسانية المعاصرة.

الكلمات المفاتيح:

اسم الآلة – أوزان اسم الآلة – اشتقاق اسم الآلة – الفعل الثلاثي المتعدي – النحاة القدماء – الدارسون المحدثون.

Résumé :

Cet article vise à l’étude du nom de l’instrument dans la pensée grammaticale, voire linguistique arabe, en ce qui concerne le concept, le schème et la dérivation étymologique.

Les anciens grammairiens l’ont mis le point sur sa dérivation étymologique issue du verbe transitif.

Mais d’autres chercheurs contemporains ont refusé cette délimitation, et ont avancé que bien de divers exemples grammaticaux prouvent que le nom de cet instrument s’est présenté sur d’autres schèmes non révélés par les anciens, et en plus que le nom du dit instrument dérive aussi du verbe non trilitère transitif ; pour cela, ils prônèrent l’ajout d’autres schèmes non connus par les anciens, comme ils ont prôné la dérivation étymologique, de part le verbe trilitère transitif, et ce pour une souplesse et accommodation de la langue arabe afin qu’elle puisse acclimater d’autre termes techniques que nous rétrocède la civilisation humaine.

تناولت المصنفات القديمة مبحث اسم الآلة بشيء من الاقتضاب والتكرار، واقتصر هذا التناول على المصنفات الصرفية التي تعرضت في مجملها إلى مفهوم اسم الآلة واشتقاقه والأوزان التي يأتي عليها، ويعود سبب الاقتضاب في تناول اسم الآلة عند القدماء إلى عوامل حضارية، إذ كانت البيئة الحضارية البسيطة لا تتوفر على وسائل تقنية وتكنولوجية كثيرة ومعقدة، فكانت مفردات اللغة في ذلك الوقت كافية للتعبير عن البيئة الحضارية القائمة واستيعاب الوسائل الموجودة.

يقول محمد بهجة الأثري: "على أن بحث اسم الآلة هذا في جملته وأساس تناوله، لم يتوسع فيه النحاة من قدماء ومحدثين ما توسعوا في غيره من مباحث النحو واللغة، لأن الحياة القديمة لم تكن تدعو لبحثه وتلح في تعمقه، فأوجز الأوائل فيه الكلام إيجازا شديدا، ونقله الأواخر عن نهجه في لغة العرب، فقيدوا مطلقه وحرّموا مباحه، وحجّروا به واسعا."(1)

ومن الطبيعي أن يكون أول من أشار إلى اسم الآلة هو سيبويه (ت.180هــ)(2) ، ثم توالت إشارات النحاة من بعده إلى هذا المبحث وكانت هذه الإشارات في غالبها عبارة عن نسخ لما قاله سيبويه، وكان اسم الآلة يتناول في كتب الصرف في باب الاشتقاق وغالبا في أواخر هذا الباب.

وتقتضي منا منهجية البحث التطرق إلى نشأة مصطلح اسم الآلة وتطوره في المصنفات الصرفية واللغوية، والفرق بينه وبين الأداة، ثم التعرض إلى مفهوم اسم الآلة واشتقاقه.

مجلة الآداب، العدد 14

1-مصطلح اسم الآلة ومفهومه بين القدماء والمحدثين:

للفظ "الآلة" معنى لغوي وآخر اصطلاحي.

أما المعنى اللغوي،كما جاء في اللسان (3)، فهي مشتقة من آل يؤول ومعنى آل: رجع، وألت الشيء أوْلاً وإيالا: أصلحته وسسته، وآل الملك رعيته يؤولها أَوْلاً وإيالاً: ساسهم وأحسن سياستهم وولى عليهم. وأُلتُ الإبل صررتها فإذا بلغت إلى الحلب حلبتها. وآل الخيمة: عَمدها، والآلة واحدة الآل والآلات وهي خشبات تبنى عليها الخيمة، كما أنها تعني الشدة، والأداة، والحالة، والجنازة، وسرير الميت.

وتعرف "الآلة بما تضاف إليه، فآلة الحرب عُدَّتها ومن المجاز: آلة الدين: العلم، وآلة العيش: الصحة والشباب، والجمع للآلة: آل وآلات."(4) كما سبق ذكره.

أما المعنى الاصطلاحي فقريب من المعنى اللغوي، وقد خلا كتاب سيبويه من هذا المصطلح، وذكره بملفوظه لا بلفظه (5)، غير أن الكسائي ذكره بصريح لفظه مجموعا (الآلات).(6)

وأول من استعمل مصطلح "اسم الآلة" علي بن عيسى الرّماني (ت.384هـ) في شرحه لكتاب سيبويه. (7)

وما تجب الإشارة إليه هو التفريق بين معنى الآلة والأداة، إذ إنهما لفظتان تفسر إحداهما الأخرى لغويا، أما في المجال الاصطلاحي فقد حاول النحاة التفريق بينهما، فالآلة أو "اسم الآلة"مصطلح صرفي"وهو ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه." (8) ويأتي على وزن مِفعَل، ومِفعال، ومِفعَلة، مثل: مِنْجَل، ومِنْشَار، ومِبْرَاة.

أما الأداة فهي مصطلح نحوي كوفي ويعنون به الحرف عند البصريين (9) قال الخوارزمي: "وحرف يجيء لمعنى مثل: هلْ وقْد وبلْ. وأهل الكوفة يسمون حروف المعاني أدوات." (10)

ولم تفرق المعاجم القديمة بين الآلة والأداة، وكان بعضها ناقلا عن بعض، وبإيجاز شديد، وفسِرت الآلة بالأداة، والأداة بالآلة، مثل قول ابن منظور: "والآلة: الأداة، والجمع الآلات، والآلة ما اعْتَمَلت به من الأداة."(11)

وفرّق كثير من المحدثين بين مصطلح الآلة والأداة، ومنهم محمد بهجة الأثري الذي يرى أن الآلة هي التي يعالج بها، وتكون واسطة بين الفاعل ومفعوله في وصول أثره إليه، والأداة غير ذلك، وهي التي يُرتفق بها (12) ،لكن هناك بعض الآلات، ذكرها اللغويون، لا تحمل معنى العلاج مثل: المِخَدّة، والمصدغة، والمصباح، لذا فإن وصف الآلة بالعلاج فيه نوع من الاضطراب، وقلة الضبط، ولا يمكن وصفها بالشذوذ كما زعم بعض العلماء.(13)

واقترح إبراهيم مصطفى إطلاق اسم الآلة على الجهاز الكامل الذي يعتمد عليه في الانتاج كالجرّارة على وزن فعّالة، واسم الأداة على الجزء الصغير الذي يكون في هذا الجهاز ويؤدي عملا جزئيا فيه كالمبرد على وزن مِفْعَل، قال: "وأريد أن أزيد تنوع الأعمال وكثرة الآلات جعلت الناس في مصانعهم وأعمالهم يفرقون بين الآلة والأداة، ويطلقون الآلة على الجهاز الكامل الذي يعتمد عليه في الانتاج، وأن الأداة الجزء الصغير الذي يكون في هذه الآلة ويستعان به في عمل جزئي، فعندهم الجرارة آلة الحرث وتسوية الأرض والمبرد أداة، واقترح أن تكون صيغة فِعالة اسم آلة وصيغة مِفعل اسم أداة." (14)

ولكن ما يلاحظ على اقتراح إبراهيم مصطفى هو أنه غير واضح ومقتضب، بحيث إنه لم يذكر موقفه من بقية الصيغ التي تأتي عليها الآلة والأداة، كمِفعَلة،

ومِفعال، وفِعال وغيرها، ولو أنه اقتصر على تسمية كل جهاز كامل باسم الآلة، وكل أداة تؤدي عملا جزئيا باسم أداة لكان اقتراحه أوضح وأدق.

ومما يبين فوضى المصطلحات، والقصور في ضبط المفاهيم عند اللغويين المحدثين: إطلاق كلمة (جهاز) على (outfit)، وهو هيكل الشيء الصناعي، وكلمة (آلة) على (strument) وهو ما يعالج به، ويكون واسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره إليه كالمنشار والمثقب، وكلمة (أداة) على (tool) وهو الجزء الصغير في الجهاز والآلة، وعلى ما يرتفق به من المتاع والأثاث والرياش. (15)

وفرق الشيخ محمد علي النجار بين مصطلح (الآلة) و(اسم الآلة) فالإبرة عنده آلة وليس باسم آلة والمخيط بمعناها اسم آلة والإشفى آلة والخرز بمعناه اسم آلة، والسيف آلة والمخذم اسم آلة، وبرر ذلك بقوله: "فالذي يعرض لاسم الآلة لا ينبغي له أن يذكر ما يدل على الأداة المحض التي لا تكون علاجية ولا على الآلة التي لا يشعر لفظها بالآلية كالإبرة والإشفى." (16)

ويلاحظ أن هذا التعليل مطبوع بتكلف واضح، لأن الإبرة هي المخيط، والمخيط هو الإبرة، وكل ما في الأمر أن الإبرة لم تأت على أحد الأوزان القياسية والمخيط جاء على أحدها وهو مِفعل، لذا فإن محاولة التفريق بينهما بناء على هذا الجانب هو زعم باطل، وغير مؤسس على أساس لغوي سليم.

تقول حنان إسماعيل عمايرة: "وأحسب أن ما ذهب إليه محمد علي النجار من تفريق بين الآلة واسم الآلة فيه قدر كبير من التكلف" (17) **ثم تضيف :" أليست الإبرة والإشفى (المثقب) والسيف آلات يعالج بها ؟ ويعجب المرء من عبارة: " والمِخْرز بمعناه اسم آلة" أوليست الإبرة بمعناها كذلك"** (18) .

وذهب بعض المتكلفين إلى عد بعض الآلات المشتقة من غير الثلاثي ومن الأسماء الجامدة "أشباه آلات" كاشتقاق المِلحفة من الفعل المزيد "التحف" والمِخدة من الاسم الجامد "الخد"وهكذا...

والتعبير بِـــ "أشباه الآلات" هو من وضع بعض النحاة الذين لم تعجبهم أقوال اللغويين في شأن اسم الآلة، يقول المغربي وهو من أنصار اللغويين في تناول اسم الآلة: "ولا أظن أن دعوى النحويين شذوذ ما ذكرنا من الكلمات مسموعة، لأن الشذوذ عن القاعدة إنما يكون بورود كلمة أو كلمتين أو ثلاث لا بما يكاد يعد بالمئات أو أكثر.

وكما أن دعوى الشذوذ غير معتبرة ولا مسموعة كذلك يجب ألا تسمع دعوى كون كل واحدة من هذه الكلمات هي: " شبه اسم الآلة" لا "اسم الآلة" فإن التسمية لا تحلل حراما ولا تحرم حلالا، وبدل أن تكلف الطالب تعقل اسم الآلة بشروطه ثم نكلفه مرة أخرى أن يتعقل شبه اسم الآلة وننصبه في التفرقة والتمييز بينهما نعمد توا إلى اختصار الطريق عليه، ونقرر له ما قاله اللغويون في اسم الآلة، وأن الآلة تكون حقيقية واعتبارية ثم نورد له الأمثلة الكثيرة على ذلك."(19)

إن ما ذهب إليه المغربي بتقديم رأي اللغويين على رأي النحاة في شأن اسم الآلة فيه كثير من الصحة ويعبر عن واقع لغوي مثبط، لأن حصر اسم الآلة في ثلاثة أوزان، كما قال النحاة، ووجوب اشتقاقه من الفعل الثلاثي المتعدي، دون سواه قد ضيق من اشتقاق اسم الآلة وهذا لا يعكس ظاهرة المرونة التي تختص بها اللغة العربية .

إن الاكتفاء بما قرره النحاة الأوائل دون الاستفادة مما قاله اللغويون قد يحد من تطور اللغة العربية في العصر الحاضر الذي يوصف بعصر الآلة والتكنولوجية المتقدمة، والانفجار المعرفي الهائل. ومن المجمعيين الذين ذهبوا مذهب عبد القادر المغربي نجد منصور فهمي (ت. 1959م)، وفارس نمر (ت.1951م)، وعيسى إسكندر المعلوف (ت. 1956م)، وغيرهم. (20)

ودعا محمد الصالح بن عمر إلى إخراج اسم الآلة من باب الصرف، وتناوله فيما اصطلح عليه "المقولة التقنولغوية" وهو إن التمس العذر للقدماء فيما ذهبوا إليه فإنه عاب على المحدثين وخاصة المجمعيين انتهاج نهج القدماء، في شأن اسم الآلة دون مبرر لغوي مقنع، قال: "وإذا كنا نلتمس للقدامى بعض المعاذير في عدم تفطنهم إليه لعدم امتلاكهم أدوات التحليل اللازمة للمقاربة الدلالية الصحيحة وجهلهم الأصل الحقيقي الذي تنحدر منه اللغة العربية وطغيان الرؤية النحوية والصرفية على مقارباتهم اللغوية وهو ما جعلهم يختزلون اسم الآلة في ثلاث أو أربع صيغ جوفاء ويحبسونه ضمن مقولة صرفية لم توجد إلا في أذهانهم، فليس ثمة ما يبرر اليوم استمرار النسج على منوالهم مثلما هو الحال في مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي ظل وفيا لتلك الرؤية داعيا إلى التقيد بها في إنشاء أسماء الآلات الجديدة.... لكل هذا نقول، بكل بساطة، لم يبق ثم أي داع لوجود باب في العرف العربي يسمى "باب الآلة" لأن أسماء الآلات في اللغات تنتمي إلى مقولة مخصوصة خارج المستوى الصرفي وهي التي نصطلح على تسميتها "المقولة التقنولغوية". (21)

وما يلاحظ على قول محمد الصالح بن عمر هو اتسامه بالجرأة المعرفية إلى حد الغلو، والقفز على بعض الحقائق اللغوية التي لا يمكن لأي باحث منصف إنكارها، فلا يمكن الأخذ بدعوته إلى إخراج اسم الآلة من باب الصرف لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب وفوضى لغوية، فالمقولة التقنولغوية، التي دعا إلى

دراسة اسم الآلة في إطارها غير مضبوطة، عكس علم الصرف فإنه علم مضبوط له قواعده وأصوله، لكن الاستفادة من آراء اللغويين، كما يستشف من دعوة ابن عمر، في توسيع صيغ اسم الآلة، فهي دعوة صحيحة ورأي صائب إذ يؤدي إلى إثراء اللغة العربية بقوالب لغوية وصيغ صرفية جديدة يكون بإمكانها المساهمة في صياغة المصطلحات التقنية، ويزيد في قدرة اللغة العربية على التصدي لتدفق المسميات التكنولوجية واستيعابها.

ولم يعرف مفهوم اسم الآلة اختلافا جوهريا بين النحاة العرب، ابتداء من سيبويه، الذي عرفه بالأمثلة، إذ جاء في كتابه تحت عنوان: "هذا باب ما عالجت به"، ما نصه: "أما المقص فالذي يقص بـــه، والمقَص: المكان والمصدر.

وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: مِحلب، ومِنجَل، ومِكسَحة، والمِصفى، والمِخرَز، والمِخيَط.

وقد يجيء على مِفعال نحو: مِقراض، ومِفتاح، ومِصباح، وقالوا: المِفتَح كما قالوا المِخرَز، وقالوا: المِسرجة كما قالوا المِكسحة." (22)

ويستنتج من الأمثلة التي أوردها سيبويه أن اسم الآلة يشتق من الفعل الثلاثي المتعدي، وإن لم يصرح بذلك، ويبدأ اسم الآلة كما ذكر، بميم زائدة، ويكون على وزن مِفعَلة، ومِفعال، ومِفعَل.

أما نماذج الآلات المذكورة فهي: إمّا امتداد لعمل اليد مثل: مِقص، ومِنجل، ومِسلّة، وإما امتداد لبعد العين مثل: مصباح.

وينقسم ما هو امتداد لعمل اليد إلى:

ما هو عوامل مثل: مِسلَة، مِخيَط، وما هو موانع مثل: مِصْفى، وما هو أوعية مثل: مِحْلب.

أما الكسائي (ت 189هـ) زعيم المدرسة الكوفية فزاد على ما جاء في نص سيبويه بأن ذكر الآلة بلفظها مجموعا، أي آلات عكس سيبويه الذي اكتفى بذكرها بالأمثلة.

كما أضاف الكسائي وصفا آخر لاسم الآلة بأن وصفها بـ "ما يرفع ويوضع" قال في "ما تلحن فيه العامة": "وما كان من الآلات مما يرفع ويوضع، مما في أوله ميم، فاكسر الميم أبدا، إذا كان على مِفعل ومِفْعَلة، تقول في ذلك: هذا مِشْمل، ومِثْقَب، ومِنجَل، ومِقْوَد، ومِنْجَل، ومِبْرَد، ومِجْمَرة، ومِسْرَحة، ومِشْربة، ومِرْفقَة، ومِخدة، ومِخَسَّة، ومِظَلَّة، فهذا كله مكسور الأول أبداً، سوى مُنخُل، ومُسْعُط، ومُدْهُن، ومُدُقّ، ومُكحُلة، فإن هذه الأحرف جاءت عن العرب بضم الميم". (23)

وجاء وصف ثعلب (ت.291 هـ) لاسم الآلة قريبا من وصف الكسائي، وذلك عندما وصفها بـ" ما ينقل ويعمل به" إذ اشترك معه في وصف الآلة بأنها شيء يمكن تحريكه بأن ينقل ويرفع.

كما وسع ثعلب بشكل واضح من مفهوم اسم الآلة بحيث صار يدل على الأغطية والأوعية مثل مئزر، ومحلب، قال في كتابه الفصيح: "ومنه كل اسم في أوله ميم مما ينقل ويعمل به فهو مكسور الأول نحو قولك: مِلْحفة ومِلْحَف، ومِطْرقة ومِطْرق، ومِرْوحة ومِرْوح، ومِرآة وتجمعها ثلاث مَراءٍ، ومِئزر ومِحلب للذي يحلب فيه، ومِخْيط ومِقْطَع إلا أحرفا جئن نوادر بالضمة وهي: مُدهُن، ومُنْخُل، ومُسْعُط، ومُدُق، ومُنْصل، ومُكحُلة." (24)

أما ابن يعيش (ت. 643 هـ) فكان أكثر وضوحا، فبالإضافة إلى ما ذكر في شأن مفهوم اسم الآلة من طرف سابقيه، ذكر أن اسم الآلة يشتق من الفعل الثلاثي دون ذكر التعدي، قال :" كل اسم كان في أوله ميم زائدة من الآلات التي يعالج بها وينقل وكان من فعل ثلاثي فإن ميمه تكون مكسورة كأنهم أرادوا

الفرق بينه وبين ما يكون مصدرا أو مكانا فالمِقَص بالكسر ما يقص به والمَقَص بالفتح المصدر والمكان وأبنيته ثلاثة: مِفْعَل، ومِفعَلة، ومِفْعَال، وذلك نحو: المِحلب لما يحلب فيه، والمنجل الذي يقطع به الرطة والقت" (25) ، ويلاحظ على كلام ابن يعيش نوع من الاضطراب وقلة الضبط مثل ذلك قوله في وصف اسم الآلة: "هي التي يعالج بها وينقل" ثم يمثل لذلك بالمحلب، وهو: "ما يحلب فيه" فصفة المعالجة لا تنطبق على المحلب الذي هو وعاء، مما يبين عدم وضوح مفهوم الآلة في أذهان النحاة القدماء.

2 – اشتقاق اسم الآلة بين القدماء والمحدثين:

تعرض النحاة، منذ سيبويه، إلى اشتقاق اسم الآلة فذكروا نوع الأفعال التي تشتق منها، والأوزان التي تأتي عليها، ودلالة الميم المتصدرة لهذه الأوزان.

فذكروا أن اسم الآلة لا يشتق إلا من الأفعال الثلاثية المتعدية ولا يشتق من الأفعال اللازمة المزيدة, ولم يذكر سيبويه، كما لاحظنا، في نصه السابق شرط التعدي للفعل الذي يشتق منه اسم الآلة، وكل ما في الأمـــر أن النحاة المتأخرين استنتجوا هذا الشرط من الأمثلة التي ساقها سيبويه.

ومثال ذلك قول ابن يعيش السابق الذي ذكر فيه أن الآلة تشتق من الثلاثي (26) ومثل قول التافتازاني: "وقد علم من تعريف الآلة أنها إنما تكون للأفعال العلاجية ولا تكون للأفعال اللازمة إذ لا مفعول لها." (27)، وقريب من هذا المعنى قول الشيخ أحمد الرفاعي على شرح الشيخ بحرق اليمني على لامية الأفعال لابن مالك: "فصل في بناء الآلة التي يعمل بها :كمِفعَل، وكمِفعال، ومِفعلة ...من الثلاثي صنع اسم ما به عملا، أي: ويصاغ من الفعل الثلاثي اسم آلة الفعل التي يعمل بها على وزن: مِفعل ومِفعال ومِفعلة، بكسر الميم وفتح العين." (28).

لم يعجب هذا التقييد عند القدماء، بعض المجمعيين في العصر الحديث لأنهم رأوا فيه تضييقا غير مبرر، وحكما غير مبني على أساس الاستقراء التام أثناء التقعيد، بدليل وجود أسماء آلات ليست مشتقة من أفعال ثلاثية متعدية.

ويأتي على رأس هؤلاء المجمعيين عبد القادر المغربي الذي قال في محاضرة له سنة **1934**: "قال النحاة في تعريف اسم الآلة: "هي ما صيغ من المضارع المعلوم لمعالجة الفاعل المفعول به لوصول أثر الفعل إليه ولا تصاغ إلا من ثلاثي مجرد." فقولهم لمعالجة (الفاعل المفعول به) هو تقرير شرط تعدية الفعل. وقولهم (ولا تصاغ إلا من ثلاثي مجرد) تقرير شرط كونه ثلاثيا مجردا، هذا ما قالوه في كتب تعليم القواعد النحوية أو الصرفية وهو منقوص بالكلمات الكثيرة الدالة على معنى الآلة وليست مشتقة من المتعدي ولا من الثلاثي المجرد، بل هو منقوص أيضا بتصريحات بعض علماء اللغة." (29)

وعاب محمد بهجة الأثري في: "الآلة والأداة" على النحاة أخذهم برأي سيبويه دون سواه، وتأويلهم لقوله: "المعنى العلاجي باشتراطهم اشتقاق اسم الآلة من الثلاثي المتعدي دون غيره، وهذا باشتراطهم، حسب رأيه، تأباه طبيعة اللغة العربية، ولا تقره مناحي استعمالات أصحابها ثم يقول متضجرا من هذا المنحى: "ولست أعجب بعد هذا لشيء عجبي لمثل هذه القاعدة المعوقة أن تسلك سبيلها إلى الأذهان، ثم تجتاز العصور حتى تبلغ عصرنا وتكون فيه "نافذة المفعول" كما يقال."(30)

أما الشيخ حسين والي فكان مرددا لما قاله القدماء، وانتهى إلى النتيجة نفسها، التي انتهوا إليها بالإبقاء على صياغة اسم الآلة من الفعل الثلاثي المتعدي. (31) ولكن يبقى البحث الذي قدمه عبد القادر المغربي حول اسم الآلة أهم بحث قام به عضو من المجمع، حيث أورد في هذا البحث كثيرا من

أسماء الآلات التي اشتقت من أسماء جامدة، ومن أفعال ثلاثية لازمة، ومن أفعال ثلاثية مزيدة.

فمثل اشتقاق اسم الآلة من الأسماء الجامدة: المملحة، وهي الوعاء الذي يوضع فيه الملح فهي مشتقة من الملح، والمِخصَرَة، وهي نوع من العصي تستند به الخاصرة، فهي مشتقة من الخصر، والمئبرة، وهي الوعاء الذي توضع فيه الإبر، وهي مشتقة من الإبرة.

ومثل اشتقاق اسم الآلة من الأفعال الثلاثية اللازمـــة، المِرْقاة، وهي السلم، وهي مشتقـــة من الفعـــل اللازم

"رقى" بمعنى صعد، والمِعراج، وهي السلم كذلك، وهي مشتقة من عرج، والمِزراب، وهي أنبوب لصرف ماء المطر، وهي مشتقة من زَرَب، بمعنى سال.

ومثل اشتقاق اسم الآلة من الفعل المزيد وغير الثلاثي، المئزر اسم آلة مشتق من ائتزر، والمِطْهرة، اسم الإناء الذي يتطهر فيه، وهي مشتقة من تطهّر، والمِسطر اسم آلة لما يقع به التسطير، وهي مشتقة من سطّر، والمِئذنة، وهي المنارة التي يؤذن المؤذن فوقها، وهي مشتقة من أذّن.

لكن ما يثير الانتباه هو اعتبار عبد القادر المغربي المئذنة اسم آلة بالرغم من أن المئذنة لا يعالج بها، ولا ترّفَع، ولا تُنَقل، كالمقص الـــذي يقص به، والمنشار الذي يقطع به الخشب، لذا حاول المغربي أن يبرر هذا التناقض بقوله: "والجواب على هذا أن المعالجة التي تقع باسم الآلة، تختلف باختلاف نـــوع العمل الذي يعالج بها، على أن جهة النظر في اسم الآلة إنما هو أن يقع المتوسل بها إلى تحصيل غرض خاص، سواء أكانت المعالجة حقيقية كما إذا قبضنا عليها بكلتا يدينا أولا، بأن تكون المعالجة اعتبارية، فالمؤذن الذي يريد أن يسمع الناس آذانه لا يقدر على ذلك في أرض الشارع أو بين البيوت فيتوسل إلى غرضه بالمئذنة فيرتقي عليها فيسمعهم صوته من فوقها فالمئذنة إذن آلة لأنه يتوسل بها إلى

الغرض، وهو إسماع الناس الآذان وإن لم يحصل هذا التوسل بطريق المعالجة الحقيقية." (32)

ورغم ما في تعليل المغربي من إقناع إلا أن الاضطراب يبقى في تعريف الآلة في حد ذاته، وذلك عندما وصفت الآلة بما "يرفع" و"يُنقل"، لأنه إذا تمسكنا بهذا الوصف فإن آلات كثيرة في العصر الحديث، خصوصا، لا ينطبق عليها هذا التعريف، ويخرج بهذا المنطق من دائرة الآلات، ثم إن التعريفات العلمية هي تلك التعريفات التي تتميز بالضبط والشمول والاقتصاد.

وذكر محمد الصالح بن عمر في بحثه المتعلق باسم الآلة، المشار إليه سابقا،أنه يوجد 30 اسما مشتقا من أفعال ثلاثية لازمة مجردة، و41 اسما مشتقا من أفعال لازمة ثلاثية مزيدة، مقابل 398 اسم مشتق من أفعال متعدية ثلاثية مجردة. (33)

لكن ما يميز بحث ابن عمر هو اكتفاؤه بذكر الأرقام دون ذكره لأسماء الآلات المحصاة مما يصعب علينا التأكد من صحة قوله.

لكن يشار إلى إهمال كثير من النحاة ذكر شرط التعدي واللزوم في اشتقاق اسم الآلة، ومنهم السيوطي في الهمع (34) ، لذلك: "أغفل المجمع في قراره شرط التعدي لمجيء كثير من أسماء الآلة من اللازم، وترخيصا لمن يشتق من اللازم إذا تصور فيه علاجا ما"(35) .

3- أوزان اسم الآلة بين القدماء والمحدثين:

ذكرت عدة مرات في ثنايا هذا البحث أن أوزان اسم الآلة ثلاثة، هي: مِفْعَل، ومِفْعَلة ومِفعال، وأول من أشار إلى ذلك سيبويه في الكتاب (36) بحيث بدأ بذكر ما جاء على وزن مِفعَل، ومِفعلة، فمثل للوزنين دون أن يصرح

بهما قال: " هذا باب ما عالجت به، أما المقصّ الذي يقص به فهو مكسور الأول، كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: مِخْلَب، ومِنْجَل، ومِكْسَحة، ومِسَلة والمِصْفى، والمِخرز، والمِخيَط."(37)

ثم مثّل لِمفعال فقال: "وقد يجيء على مِفعال نحو: مِقْراض ومِفتاح، ومِصباح."(38)

وغالب الظن أن هذه الأوزان في أصلها أوزان لصيغ المبالغة (39) ثم تطورت للدلالة على الآلة، لأن الكثرة والمبالغة في إحداث الفعل هي من خصائص الآلة، فكلمة مِنشار هي دلالة على كثرة النشر أي شق الخشب، ثم تطور هذا المعنى للدلالة على تلك الآلة التي تنشر الخشب.

وسار كثير من النحاة، عبر العصور، على نهج سيبويه في التقيد بهذه الأوزان، على الرغم من أننا نجد ثلاثة من كبار النحاة الذين عاشوا في زمن قريب من زمن سيبويه، خالفوا سيبويه في هذه الأوزان بحيث إنهم لم يذكروا أو يمثلوا لوزن مِفعال، وهؤلاء النحاة هم: الفرّاء(40) (ت.207 هـ)، وابن السكِّيت (41) (ت.244 هـ)، وأبو العباس ثعلب (291 هـ) (42) وهذا جريا على نهج الكسائي (ت.189 هـ)(43)، زعيم المدرسة الكوفية الذي لم نعثر له، هو أيضا، على ذكر لوزن "مِفعال ".

وهذه الأوزان قياسية، ومطردة الاستعمال، وهناك أوزان أخرى جاءت شاذة، مثل: مُنْخُل، ومُسْعُط، بضم الميم، والعين، قال الكسائي: "وماكان من آلات، مما يرفع ويوضع، مما في أوله ميم، فاكسر الميم أبدا، إذا كان على مِفعل ومِفعلة، تقول في ذلك: هذا مِشْمل، ومِثقب، ومِقْوَد، ومِنجَل، ومِبْرَد، ومِشرَبة، ومِرْفقَة، ومِخدّة، ومِحَسّة، ومِظَلّة، فهذا مكسور الأول أبدا، سوى

مُنخل، ومُسعط،، ومُدْهن، ومُدُقّ، ومُكحُلة، فإن هذه الأحرف جاءت عن العرب بضم الميم." (44)

وجاء وزن "فِعال" بمعنى "مِفعَل" قال ابن قتيبة (ت.276 هـ) في أدب الكاتب: "مِفعَل وفِعال، قالوا: "مِسَنّ وسِنان" و"مِسرد وسِراد" وهو الإشفى، و"مِعطف وعِطاف" و"مِلحف ولِحاف" و"مِقرم وقِرام" و"مِنطق ونِطاق"(45)، لذلك نجد رضي الدين الأسترابادي (ت.688 هـ) يجعل وزن "فِعال"دالا على الآلة، قال: "وجاء الفِعَال أيضا للآلة كالخِيَاط والنِظَام."(46)

ثم تبعه، في هذا المذهب، كل من أبي حيان الأندلسي في ارتشاف الضرب (47)، والسيوطي في همع الهوامع (48) ، بحيث إنهما أشارا إلى مجيء " فِعال " للدلالة على الآلة لكنهما قالا بعدم قياسيته.

" ويرى برجشتراسر (Bergsträsser) أن أصل "مِفعال" هو "فِعال" وأن وزن "فِعال" أقدم وزن لأسماء الآلة، لكنه لم يقدم برهانا مقنعا لذلك، قال: "وزن مفعال في: مفتاح، أصله فِعال ألحقت بها الميم، وفِعال أقدم وزن لأسماء الآلة، منه "سِنان" وهي في الأرامية: šnānā، و"نِطاق" وربما قابلهما في الحبشية: (konāt) وإبدال الحرف السِّنيّ، ومنه "الوعاء" ويظهر أن منه "اللسان" (49) ، وتبعــه في ذلك الدكتور عبد المجيد عابدين، الذي رأى أن اللغات السامية لا تعرف "مِفعال" اسم آلة، لأن اسم الآلة هو"فِعال".

كما يرى أن هذه الصيغة هي أصل "مفِعال" وتوجد حسب رأيه، لآثار من الصيغ القديمة في العربية مثل: نطاق وذراع التي هي أسماء آلة قديمة: "إلا أن اللغة العربية ـــ فيما يبدوـــ قد أحسّت بالرغبة في تأكيد هذه الصيغة فأضافت ميم الإشارة والتأكيد إلى أول فِعال فأصبحت مِفعال (م+فِعال)."(50)

أما مصطفى جواد فعد صيغة "فِعال" قياسية، وعاب على المجامع اللغوية تأخرها في الافتاء بجواز مجيء الآلة على هذا الوزن، ورأى كما رأى غيره، أن صيغة " فِعال" أقدم من صيغة "مِفعَل" وأخف منها (51)

واستشهد بقوله تعالى: "حتَّى يَلِجَ الجَمَلُ فِي سَمِّ الخِيَاطِ" (52) ، فقد استعمل الخطاب القرآني (الفِعال) اسم أداة وهو (الخِياط) بمعنى (الإبرة) ولم يستعمل (المِخيَط).

ويؤكد محمد المبارك أن (فاعول) و(فِعال) أقدم الصيغ الدالة على الآلات والأدوات، حتى وإن كانت التي جاءت على وزن (فاعول) قليلة، وأرجع ذلك إلى تطور معاني الأوزان، ودلالات الصيغ، قال: "ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من تطور الأوزان ما ورد للدلالة على الآلات والأدوات، فإن أقدم الألفاظ التي تدل على ذلك وردت على وزن (فاعول)، وهي محدودة قليلة، ولكن العدد الأكبر منها جاء على لفظ (فِعال) كالألفاظ الدالة على الألبسة (كإزار، ورداء، وخمار،ونطاق، وحزام، ونقاب، ولباس وغيرها)، وكالألفاظ الدالة على مرافق وأدوات أخرى متنوعة (كاللجام، والعنان، والوعاء، والسقاء، والغطاء، والفراش، والكتاب، والوقاء، والقراب) وهي ألفاظ كثيرة وقديمة ترجع إلى ما قبل الإسلام، ثم نجد ألفاظا على وزن (مِفعل أو مِفعال) كمِجن ومِبرد ومفتاح.

وإذا انتقلنا إلى العصور الحديثة، وجدنا اتجاها في اللهجات العامية العربية إلى استعمال وزن (فِعال) للدلالة على الآلة المستحدثة، فهل يعني هذا أن الدلالة على الآلة تبدلت الصيغة الدالة عليها خلال العصور من (فاعول) إلى (فِعال) إلى (مِفعَل) و(مِفعال) إلى (فعَّال)." (53) .

وأرجع محمد بهجة الأثري سبب الخلاف بين القدماء في شأن قياسية "فِعال" وعدمه إلى الكثرة التي عرفها هذا الطرف وجهلها ذاك. ثم أشار إلى بعض الإحصاءات التي قام بها بعض المعاصرين للكلمات التي جاءت على وزن (فِعال) فوجدها بعضهم اثنين وأربعين كلمة، ووجدها الأثري نفسه مائتين، قال: "وقد استقصى بعض المعاصرين ما ورد في هذا الوزن من أسماء الآلة، فجمع منها كما قال أكثر من اثنين وأربعين كلمة، وأحصيت أنا مئتين منها، وقد لاحظت أن العرب قد عاقبت بين فِعال ومِفعل في كلمات غير قليلة مثل: سِنان ومِسَن، وسِراد ومِسْرد، وعِطاف ومِعطف، ولِحاف ومِلحَف، وقِرام ومِقرم."(54)

وردت خديجة الحمداني على الأثري عندما ذكر في كتاب "نظرات فاحصة" بأن صيغة (فِعال) ورد على وزنها (315) كلمة أي أكثر مما ورد على وزن: (مِفْعَل، ومِفْعَلة، ومِفعال).

فذكرت، ردا على هذا الزعم، أن مجموع الكلمات التي وردت على الأوزان الثلاثة في معجم لسان العرب هو (4775) كلمة، قالت: "تلك الصيغ يدفعنا إلى القول بأنها قياسية، ولم يكن قول اللغويين القدماء بقياستها اعتباطا، لتوافر هذا الموروث اللغوي من الكلمات، وهذا ينفي ما ذكره الأستاذ محمد بهجة الأثري أن ما ورد على صيغة (فِعال فقد ذكر لها (315) كلمة أكثر مما ورد على صيغة (مِفْعَل، ومِفعال، ومِفعَلة)(55).

والحقيقة أن ما ذكره محمد بهجة الأثري عن كثرة ورود (فِعال) اسمًا للآلة قد سبقه إليه الأب أنستاس ماري الكرملي عند تدخله في نقاش الجلسة السابعة والعشرين سنة 1934، قال: "رأيت أن ما جاء من اسم الآلة على (فِعال) كان

أكثر مما جاء على (مِفعَل) و(مِفعال) و(مِفعلة). وكذلك ورد (فِعال) من اللازم والمتعدي والمزيد."(56)

وما يمكن استخلاصه في شأن (فِعال) هو أن هذا الوزن قد ورد دالا على الآلة بكثرة، وأن وروده يعد بالمئات لكن لا يزيد شيوعه على الأوزان الثلاثة القياسية: (مِفْعل، مِفعال، ومِفعلة).

ولعل الأرقام التي ذكرها خديجة الحمداني هي أقرب إلى الحقيقة حتى وإن لم تذكر بالضبط عدد الكلمات التي وردت على وزن (فِعال).

ونظرا لكثرة ورود (فِعال) اسما للآلة، واقتناع جل المجمعيين بقياسية هذه الصيغة، فقد استجاب المجمع، في دورته التاسعة والعشرين سنة 1963م، لدعوة محمد بهجة الأثري بزيادة (فِعال) وكذا (فعَّالة) و(فاعِلة) و(فاعول) كصيغ قياسية للتعبير عن اسم الآلة.(57)

ولكن يعاب عليه بطؤه في اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها، فالقرار السابق الخاص بصيغة (فِعال): كان بالإمكان اتخاذه سنة 1934م، لكن المجمع آثر الانتظار مدة ثلاثة عقود من الزمن ليتخذ هذا القرار، وبذلك قد فوّت فرصة الإفادة من هذه الصيغة وغيرها في مواجهة تعريب السيل الجارف من الآلات والأدوات والأجهزة، في ظل التوسع الصناعي الكاسح.

وهناك صيغ أخرى لاسم الآلة قال عنها القدماء بأنها غير قياسية انطلاقا من قاعدتهم المبنية على القلة والكثرة، لكن أمام تصاعد الحاجة إلى صيغ وأوزان جديدة تستوعب ألفاظ الحضارة، وتعبر عن المصطلحات التقنية المعاصرة، ارتأى اللغويون المحدثون، في المستوى الفردي والجماعي، إضافة أوزان أخرى لاسم الآلة، فقاموا بدراسات تأصيلية للتراث اللغوي، قصد استخراج أوزان جديدة

تضاف إلى الأوزان القديمة تساعدهم في وضع أسماء للآلات والأجهزة التكنولوجية الحديثة.

وفي ضوء هذا المعطى حاول محمد بهجة الأثري في بحثه السابق ذكره (58) ، إضافة الأوزان الآتية:

1- فاعِل وفاعِلة.

2- فعول وفعيل وفعيلة.

3- فاعول وفاعولة.

4- فعّال، وفعّالة.

5- مفعُول، ومفعولة، ومُفْعَل، ومُفَعَّل، ومُفَعَّلَة.

وتعرض اقتراح محمد بهجت إلى انتقاد من طرف الشيخ محمد علي النجار، والدكتور ابراهيم أنيس، وهما عضوان في المجمع، فقدم الأول بحثا في مذكرتين تناول فيه مضمون بحث الأثري، تناول في المذكرة الأولى الأفكار العامة الخاصة باسم الآلة كما تصورها النحاة الأوائل من حيث: التعريف والاشتقاق، ثم موقف الأثري من آراء هؤلاء النحاة.

وفي المذكرة الثانية تناول النجار الأوزان التي اقترح إضافتها الأثري، والتي سبق ذكرها، فاستهل الحديث عن الوزنين: فاعل وفاعلة فقال عنهما: "إذا استعرضنا الكلمات الواردة عليهما ألفينا منها ما هو في الأصل وصف غلبت عليه الاسمية، ومن ثم لحق بعضها تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية، فجاء على فاعلة، ومنه ما هو أداة محض لا يظهر فيه العلاج."(59)

ومن أمثلة ذلك: "الجارنة" للدرع، وجرون الدرع لِيْنُها وانسحاقها، و"الراوية": التي في أصلها البعير، يروى الماء أي يحمله، ثم أطلقت على المزادة،

وهي أحد الأوعية المعروفة، والعلاقة بين البعير والمزادة هي علاقة مجاورة والتاء للمبالغة.

وما يجب أن يقال في هذا السياق إن انتقال كلمة من الدلالة الوصفية إلى الدلالة الاسمية هو ظاهرة موجودة في اللغة العربية وهو خاضع لعوامل التطور اللغوي، ولا يعد عائقا في إثراء أوزان اسم الآلة.

ثم إنه من الصعب التفريق بين أصل دلالة الكلمات، أي هل أصلها اسم أو صفة؟. لأن هناك بعض الكلمات تجمع بين كونها اسما وبين كونها صفة مثل: غُرْنَيق، يوزن بوزن (فُعْلَيل)، قيل: هو الشاب الفتى، وقيل إنه طائر، وعلّق أبو حيان على ذلك في الارتشاف بقوله: "فعلى هذا يكون اسما وصفة"(60).

لذلك وجد بعض الباحثين صعوبة في التفريق بين الاسم والصفة رغم الجهد الذي بذلوه في التفريق بينهما، ومن بين هؤلاء الباحثين أحمد محمد الشيخ الذي قال: "لعلني وجدت من العسر علي، في هذا المضمار الخروج بأمر واضح، في التفريق بين الاسم والصفة، وخصائص كليهما بغرض الوصول إلى تحديد دقيق في منهج أبنية الاسم، ولا يعدو ما طرحته أن يكون مدخلا لدرس أشمل وبحث أوفى."(61)

ومن الملاحظات التي ساقها الشيخ النجار على الوزنين السابقين أن بعض الكلمات جاءت دالة على معنى الآلة وليس اسم الآلة كالعاتكة والفالية، وأن بعضها الآخر أدوات غير علاجية كالخابية والشاصية (62) والغاشية (63).

وأما قوله إنها آلة وليس اسم آلة فقد سبق أن رُدّ عليه في ثنايا هذا البحث.

أما قوله إنها أدوات غير علاجية، مما يستنتج منه، أنها ليست اسم آلة فهذا يتعارض مع بعض الأمثلة التي ذكرها النحاة القدامى، في باب اسم الآلة، وجاءت دالة على الأوعية مثل قول ابن يعيش: "وأبنيته ثلاثة: "مِفعَل، ومِفعلة، ومِفعَال" وذلك نحو المحلب لما يحلب فيه." (64)

وكرر الشيخ النجار تبريره لرفض الأوزان الأخرى بأن الكلمات التي جاءت عليها دالة على الآلة، وليس على اسم الآلة، وأن بعضها دال على المبالغة، مثل: الحاجور لما يمسك الماء من شفة الوادي هو على وزن (فاعول) وكذا "الطاحونة" وهي على وزن (فاعولة).

وأما الكلمات التي بزنة: مفعول ومفعولة ومُفعَل ومُفَعَّل ومفعَّلة فهي في الأصل أسماء مفاعيل غلبت عليها الاسمية.

وحاول النجار في آخر بحثه أن يبرز سلوك المجمع في إقرار وزن (فعّالة) دون (فعّال) فقال: "وقد يسأل سائل لـــمَ القرار كان خاصا بفعّالة، وكان أولى به فعّال الذي هو أصل (فعّالة). والجواب أن هذا القرار كان استجابة للكثرة في هذا العصر وهي لفعّالة لا لفعّال." (65)

ويمكن الرد على النجار أن دور المجامع اللغوية هو التخطيط اللغوي ووضع بنوك للمصطلحات تراعى فيها الشروط الصوتية والصرفية والدلالية ويكون عمل هذه المجامع مستشرفا للمستقبل، وتكون متبوعة لا تابعة أي أن تدخل المجمع في وضع المصطلح المناسب يجب أن يكون في حينه قبل أن يضطلع به عامة المجتمع، فيفقد المجمع دوره الحضاري ورسالته اللغوية.

أما نقد إبراهيم أنيس لبحث محمد بهجة الأثري فجاء موجزا ولم يخرج في مضمونه عن نقد محمد علي النجار.

وقد ركز إبراهيم أنيس على القلة والكثرة، والاسمية والوصفية، والتمسك بتخصيص الصيغ الصرفية القياسية بدلالة صرفية واحدة، وأن يفصل بين صيغ الصفات والأسماء كلما أمكن ذاك، وليس بين هذه الصيغ المقترحة ما لم يشتهر في دلالة صرفية أخرى غير (فاعول وفاعولة) ويمكن أن يكونا من أجل هذا محل نظر لجعلهما قياسيتين في اسم الآلة." (66)

صحيح، إن الصيغ والأوزان تعد قوالب فكرية، عامة توفر على المتكلم والمتعلم كثيرا من الجهد، ذلك أن في المستوى الفكري المجرد معاني عامة كلية كالفاعلية والمفعولية والمكانية والزمانية والآلية. فمثلا إذا خصصت للمكان من أي فعل من الأفعال قالبا يعرف به سهل عليك أن تختصر القول، وتفصح عن المراد، وتفهم السامع، وهذه وظيفة الصيغة الفكرية وقيمتها المنطقية في اللغة، وهي تشير إلى ما في العقلية العربية من نظرة منطقية وتحليلية إلى الأشياء.(67)

لكن ظاهرة تعدد الأوزان موجودة في اللغة العربية، فيدل وزن (فِعال) على مصدر فاعل يُفاعل كقِتال وسِباق، كما يدل على أدوات وآلات مثل: إناء ونِطاق، وعلى جمع فعيل أحيانا ككِرام ولِئام.

وأشار السيوطي إلى ذلك في المزهر، فذكر أن من سنن العرب "أن تأتي بالمفعول بلفظ الفاعل، نحو: سرّ كاتم، أي مكتوم، وماء دافق أي مدفوق، وعيشة راضية أي مَرضِي بها، وحَرَما آمنا، أي مأمونا فيه، وبالفاعل بلفظ المفعول، نحو عيش مغبون، أي غابن." (68)

ومن الذين وافقوا الأثري في تنويع دلالة الصيغ وخالفوا إبراهيم أنيس نجد أنستاس ماري الكرملي، الذي كان يرى أن (فِعالة) بالكسر لا ينبغي أن تحصر في الدلالة على الصناعة كالزراعة والحدادة والخِراطة والسقاية. بل توسع

دلالتها لتشمل الآلة والأداة فهي عنده كأنها تأنيث "الفِعال" الدال بنفسه على الآلة وما يشبهها، كالحِزام والنِطاق، والبِساط، واللباس، والشِكال، والعِقال وغيرها.

وأما نظائر (الفِعالة) فكالإداوة، والحداجة، والجبارة، والقلادة، والرفادة، غير أن الكلمات الواردة بالهاء

أقل بكثير من الكلمات الخالية منها.(69)

ويقول عنه صبحي الصالح، شاكرا صنعه: "ويحمد للكرملي بصورة عامة ذهابه إلى توسيع مدلولات الأوزان أو بسط مداها من غير أن يمس سلامة اللغة، أو فصاحة مقاييسها."(70)

وعندما قرر المجمع تخصيص أوزان اسم الآلة المعروفة لأنواع معينة من الآلات المعربة، فشل في تطبيق هذا القرار مع مرور الوقت، لأن المجمع لم يراع فيه سرعة التطور، وما يجب أن يواجه به من مرونة في استحداث صيغ جديدة، سيما وأن العربية تمتلك طاقة اشتقاقية هائلة. يقول مصطفى الشهابي: "في الجزء الخامس من مجلة المجمع ذكرت قواعد في ترجمة ما تصدر أو تكسع به كلمات علمية أعجمية ففي الصفحة (11) وضعت صيغة مِفْعال للكلمات المنتهية بالكاسعة scope، ومِفعَل للمنتهية بـ Mètre، ومِفْعَلة للمنتهية بـgraphe، وقضى المجمع أن تلتزم هذه الصيغ فلا توضع الواحدة مكان الثانية، والأولى بالكشف، والثانية للقياس، والثالثة للرسم.

وعلى هذا وجب أن تقول مثلا مِجْهار Microscope لا مِجهر ولا مِجهرة، وأن تقول مِكثف Densimètre لا مِكثاف ومِكثفة، وأن تقول مِبْرقة للآلة télégraphe لا مبرق ولا مِبراق وهكذا.

وأعتقد أن هذا القرار يقيد المجمع ولجانه وسائر واضعي المصطلحات بقيد ثقيل، ومع هذا قرأت أخيرا مقالا لأحد أعضاء المجمع يقول فيه: "إن المجمع عدل عن قائمة المصطلحات التي كان وضعها على أساس هذه القواعد الثلاث."(71)

ولم يلتزم المجمع نفسه بهذا القرار، ففي الجزء الخامس من مجلة المجمع، أي في العدد نفسه الذي صدر فيه القرار، نجد بعض الكلمات المنتهية بالكاسعة لكن الوزن المقابل لها غير مِفْعلة، مثل:

– المشعاع: Radiograph
– المنساخ: pantograph (72)

ويرى وجيه السمان أن تخصيص الأوزان: مِفعَل، ومِفعَلَة، ومِفعال قائم على الاعتباطية إذ لا يدل أي منها على الكشف أو الرسم أو القياس.(73)

أما خديجة الحمداني فقد اكتفت بذكر عينة من الصيغ الدالة على الآلة، ذكرت في "المصادر والمشتقات في لسان العرب" فقالت: "أتت في اللسان أسماء آلة جامدة، وهي كثيرة لم نستطع أن ندرجها تحت صيغ معينة لاختلافها من ذلك"(74).

وما يمكن استخلاصه من خلال هذا المقال أن اسم الآلة، في اللغة العربية شابه نوع من الاضطراب، وقلة الضبط، فوصف اسم الآلة بعبارة: "بما يعالج به" قد أخرج بعض الكلمات التي صنفت ضمن اسم الآلة، وهي لا تتصف بهذا الوصف، مثل: مِحْلَب، ومِخَدّة، ومِصباح، ثم إن القول باشتقاق اسم الآلة من الأفعال المتعدية دون سواها فيه تضييق لا مبرر له، وإخلال بمرونة اللغة العربية وطواعيتها، وإخراج لعدد غير قليل من أسماء الآلات اشتُقَت إما

من أفعال لازمة أو أسماء جامدة، مثل: (مِعراج) ومشتق من (عرج)، وهو فعل لازم، و(مملحة) اسم لوعاء يوضع فيه الملح، وهي مشتقة من (الملح) وهو اسم جامد.

ويعد الاقتصار على ثلاثة أوزان قياسية في صياغة اسم الآلة، اختزال مخل، لأن النحاة لم يراعوا أوزانا أخرى جاء عليها اسم الآلة، ولم يجعلوها قياسية بدعوى القلة والكثرة، ومن الأوزان التي بالإمكان إدراجها ضمن الأوزان القياسية، منذ البداية: فِعال، وفاعول، وفعَّال، وفعّالة، وبعض الأوزان الأخرى الأقل استعمالا نظرا للحاجة إليها، وسنة التطور تقتضيها.

وإذا كان للغويين القدماء ما يبرر هذا النقص في تناول اسم الآلة، فإن اللغويين المحدثين لا يوجد لهم ما يبرر ذلك، لأن الوضع الحضاري واللغوي مختلف تماما، لذا كان من الواجب إعادة النظر في هذا الباب من الصرف العربي بتوسيع قائمة الأوزان لتستوعب اللغة العربية مظاهر التطور الحضاري والتقني.

إنه على الرغم من الجهود التي بذلها المجمعيون من أجل إثراء اللغة العربية بصيغ وأوزان جديدة فإن هذه الجهود بقت غير كافية بسبب عدم مواكبتها سرعة التطور التقني والصناعي الذي عرفه المجتمع العربي.

وللتخلص من الاضطراب في ضبط اسم الآلة كان من اللازم إعادة صياغة تعريفه بحيث يكون كالأتي: "هي كل أداة مركبة تتصف بالحركة اليدوية والآلية، وتكون على الأوزان القياسية التي وافقت عليها المجامع اللغوية العربية، مثل: حاسوب على وزن فاعول، وطائرة على وزن فاعلة، وقطار على وزن فِعال، وهكذا..."، وبذلك نفرق بين الآلة والأداة التي بمكن تعريفها كالتالي: "هي الوسيلة البسيطة غير المركبة والتي يرتفق بها، وتكون دالة إما على عوامل،

أو أغطية، أو أوعية، أو وصائل وغيرها، وتكون على وزن من أوزان العربية السماعية والقياسية. مثل: مسلة، على وزن مِفعَلة، وإبرة على وزن فِعْلة، وبذلك نضع فيما أزعم، حدّا للغموض المفهومي بين ما هو آلة وما هو أداة، فمنجل هو أداة لأنه بسيط ويرتفق به، وجاء على وزن من الأوزان العربية، أي على وزن مِفعَل، أما قطار فهو آلة لأنه مركب ويتحرك بطريقة آلية، وعلى وزن من الأوزان القياسية أي على وزن فِعال، وهو من الأوزان التي أقرها المجمع للدلالة على اسم الآلة.

ونلاحظ أن الآلة تشمل المصنوعات الحديثة التي لم يشهدها العرب القدامى، وما سموه اسم آلة فهو بمنطق هذا التحديد، أداة.

ويعود سبب تركيزي في التعريفين للآلة والأداة على ضرورة موافقة المجامع اللغوية، تجنبا للفوضى، لأن هذه المجامع هي المؤسسات الرسمية التي تعنى بتطوير اللغة العربية والحفاظ عليها.

الهوامش والإحالات

[1] – محمد بهجة الأثري، الآلة والأداة، في ضوء التمدن الحديث وعبقرية اللغة، مجلة المجمع العلمي العراقي، م10، بغداد 1962، ص:8.

[2] – الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983 م5، ص:95.

[3]– لسان العرب، ابن منظور، تصحيح: مجموعة من الأساتذة المتخصصين، دار الحديث، القاهرة 2006، ج1، ص: 273، مادة: (أول).

[4]– ألفاظ الحضارة في القرن الرابع الهجري، دراسة في ضوء مروج الذهب للمسعودي، رجب عبد الجراد إبراهيم، دار الآفاق العربية، القاهرة ط 1، 2003، ص:220.

[5]– الكتاب، سيبويه، ج5، ص:95.

[6]– الآلة والأداة، محمد بهجة الأثري، ص:10.

[7]– المرجع نفسه، ص: 11.

[8] – كتاب التعريفات، الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت ط 1، 1983، باب الألف.

[9] – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت 1986، ص:242 .

[10]– مفاتيح العلوم، الخوارزمي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المناهل، بيروت، ط 1، 1991، ص:53.

11– لسان العرب، ابن منظور، ج 1، ص: 278، مادة (أول).

[12]– الآلة والأداة في اللغة العربية،محمد بهجة الأثري، مجملة المجمع العلمي العراقي، م10، ص: 18.

[13]– اسم الآلة، محمد علي النجار، كتاب الأصول في اللغة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة 1969، ص: 26 .

14– اسم الآلة، إبراهيم مصطفى، مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة التحرير، القاهرة 1958، ج 10، ص: 64.

[15]– الآلة والأداة في اللغة العربية، محمد بهجة الأثري، مجلة المجمع العلمي العراقي، م 10، ص: 18.

[16]– اسم الآلة، محمد علي النجار، بحث في كتاب "في أصول اللغة لمجمع اللغة العربية بالقاهرة"، ص: 26.

[17]– اسم الآلة، حنان إسماعيل عمايرة دراسة صرفية معجمية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2006، ص: 23.

18– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[19]– اسم الآلة، عبد القادر المغربي، محاضر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجلسة السابعة والعشرون، ص: 389.

[20]– المجمعيون في خمسين عاما (1934– 1984) محمد مهدي علام، منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط1، 1984، ص: 362، 226، 224، وينظر أيضا محضر الجلسة السابعة والعشرين.

[21]- مقولة الآلة اللغوية في اللغة العربية من خلال المباحث الصرفية والمصنفات المعجمية حتى القرن التاسع الهجري، محمد الصالح بن عمر (مخطوط)، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منوبة، تونس، ص: 584.

22- الكتاب سيبويه، ج4، ص: 94.

23- ما تلحن فيه العامة، الكسائي، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة 1982، ص: 114.

[24]- الفصيح لأبي العباس ثعلب ـــ تحقيق: صبيح التميمي، دار الشهاب، الجزائر، (د.ط)، 1985، ص: 120.

[25]- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت (د.ط)، (د.ت)،ج 6، ص:111.

[26]- المرجع السابق، الصفحة السابقة.

27- شرح مختصر التصريف العزي، مسعود بن عمر للتافتزاني، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار السلاسل، ص: 188.

[28]- حاشية الشيخ أحمد الرفاعي على شرح الشيخ بحرق اليمني على لامية الأفعال للإمام ابن مالك، تحقيق لجنة إحياء التراث، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1981، ص: 95.

[29]- عبد القادر المغربي، محضر الجلسة السابعة والعشرين، ص: 391.

[30]- الآلة والأداة، محمد بهجة الأثري، مجلة المجمع العلمي العراقي، م 10، ص: 14.

31- اسم الآلة، الشيخ حسين والي، محاضر المجمع، الجلسة السابعة والعشرون، ص: 398.

[32] - اسم الآلة، عبد القادر المغربي، محضر الجلسة السابعة والعشرين، ص:389.

[33]- مقولة الآلة في اللغة العربية، من خلال المباحث الصرفية والمصنفات المعجمية حتى نهاية القرن التاسع الهجري، محمد الصالح بن عمر، ص: 214.

[34]- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـــ تحقيق: عبد العال سالم مكرم بالاشتراك مع عبد السـلام محمد هارون في الجزء الأول، ط1، دار البحوث العلمية، الكويت، ط1، 1975، ص:56 .

35- اسم الآلة، أحمد الإسكندري، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، مطبعة بولاق، 1934، ج1، ص:218.

36- الكتاب، سيبويه،ج 4،ص:94

37- المصدر نفسه، الصفحة، نفسها.

38- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[39]- مقولة الآلة في اللغة العربية من خلال المباحث الصرفية والمصنفات المعجمية حتى القرن التاسع هجري،محمد الصالح بن عمر، ص:583.

40- معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1981، ج 2، ص:151.

[41]- إصلاح المنطق، ابن السكيت، شرح وتحقيق، أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط3، 1970، ص:218

[42]- الفصيح، ثعلب، ص:119.

[43]- ما تلحن فيه العامة، الكسائـــي، ص:112.

44- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

45- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد،(د.ت)، دون مكان، ص: 100

[46]- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1975، ج1، ص: 188 .

[47]- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ط 1، 1984، ص:231 .

48- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي،ج 6، ص: 56.

49 - التطور النحوي للغة العربية، بوجشتراسر، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، 1982، ص: 100

[50]- الزوائد في الصيغ في اللغة العربية في الأسماء، زين كامل الخوسيكي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، 1985، ج1، ص: 39.

[51]- وسائل النهوض باللغة العربية، وتيسير قواعدها وكتابتها، مصطفى جواد، المجمع العربي بدمشق،ج1، م32، دمشق 1958، ص:129.

52- الأعراف: 40.

53- فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، لبنان، ط7، 1981، ص:143.

54- الآلة والأداة، في ضوء مطالب التمدن الحديث وعبقرية اللغة، مقال محمد بهجة الأثري، ص: 21.

[55]- المصادر والمشتقات في لسان العرب، خديجة الحمداني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، ط1، ص: 200.

56- محضر الجلسة السابعة والعشرين، ص:392. وانظر اسم الآلة لحنان إسماعيل عمايرة، ص:63.

[57] - كتاب في أصول اللغة، محمد خلف الله أحمد، ومحمد شوقي أمين، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، القاهرة 1969، ص: 22 .

58- الآلة والأداة في اللغة العربية، في ضوء مطالب التمدن الحديث وعبقرية اللغة، ص: 27.

59- اسم الآلة، محمد علي النجار، بحث في كتاب "في أصول اللغة" لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص:26.

60- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ج1، ص:61.

61- أبنية الأسماء في اللغة العربية، أحمد محمد الشيخ، منشورات جامعة السابع من أفريل، بنغازي، ليبيا، ط1، 2004، ص:14.

62- الزّق المملوء.

63- غاشية الرحل، الحديدة التي توضع فوق مؤخرة الرحل.

64- شرح المفصل، ابن يعيش، ج 6، ص: 111.

65- اسم الآلة، محمد علي النجار، بحث في كتاب في أصول اللغة، ص:30. [66]- اسم الآلة والأداة، إبراهيم أنيس، بحث في "كتاب في أصول اللغة" لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة 1969، ص:31

67- فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، ص: 119.

[68]- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، شرح وتعليق محمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية صيدا (لبنان)، (د.ط)، 1984، ج 1، ص: 355.

69- نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، أنستاس ماري الكرملي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة (د.ت)، ص:116 .

70- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط 10، 1983، ص:345.

[71]- المصطلحات العلمية في اللغة العربية، في القديم والحديث، الأمير مصطفى الشهابي، دار صادر، بيروت، ط3، 1995، ص: 76.

72- مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، القاهرة 1948،ج 5، ص:39.

[73]- اسم الآلة، حنان إسماعيل عمايرة، ص: 86، نقلا عن جوانب الدقة والغموض في مصطلح لوجيه السمان، ص: 79.

74- المصادر والمشتقات في لسان العرب، خديجة الحمداني، ص:208.